امامهم . ومن امثلة ذلك الاستيلاء القسري على اراضي قرية عقربة وقطع اشجار البيارات في قلقيلية بالجرارات لاكراه العرب على هجر الارض واخبار هذه الحوادث ميسورة في الصحف الاسرائيلية. **لقد أوردنا كل تلك الشواهد لنؤكد على حقيقة يتجاهلها الكثيرون في هذه الايام وهي انه مهما بلغت سياسة التهدئة الاسرائيلية من براعة ومرونة فان الظروف الاقتصادية نفسها في الضفة الغربية ــ بصرف النظر عن العوامل الاخرى الوطنية والنفسية ــ سوف تمثل بالتدريج عاملا حادا من عوامل التناقض الابدي بين مصالح العدو المستعمر ومصالح الشعب المغلوب على أمره ، وان وصول هذا التناقض الى درجة معينة سيكون عاملاً من عوامل تهيئة المناخ الثوري الذي يمكن ان تستغله الثورة بشكل واع ومنظم .**

ثالثا : وبالاضافة الى الهدفين الاستراتيجي والاقتصادي تعمل السياسة الاسرائيلية على **استيعاب المناطق المحتلة** وتطويعها واستخدامها جسرا للوصول الى اهدافها البعيدة وهي خلق حالة طبيعية من التعامل مع الوطن العربي تتوج الانتصارات العسكرية الاسرائيلية وتجعل الوطن العربي مجالا حيويا لمطامح الصهيونية السياسية والعسكرية والاقتصادية دون ان تقيد اسرائيل نفسها بمعاهدات وحدود دولية. وفي البدء لجأ العدو المحتل الى أقصى درجات القمع والارهاب ، وبعد أن أتيح له كسر شوكة المقاومة اثر أحداث أيلول ١٩٧٠ في الاردن نهج نهجا جديدا قائما على التهدئة العامة في الضفة الغربية ويتمثل هذا النهج رسميا بسياسة (الجسور المفتوحة) التي أصابت حتى الآن نصيبا من النجاح ومن أهم مظاهر هذه السياسة :

١ ــ ابقاء الجسور مفتوحة بين الضفتين وتسهيل خروج السكان ودخولهم منها ضمن قيود معينة جرى تخفيفها تدريجيا حتى أصبح التنقل بين الضفتين أسهل بكثير من التنقل بين بلد عربي وآخر بل بين المدن الاردنية نفسها . ٢ ــ السماح لزوار الضفة الغربية بدخول الاراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ بأذون خاصة في بادىء الامر ثم بدون اذن وعلى مدار السنة ابتداء من ١ ــ ٧ ــ ١٩٧١ . ٣ ــ السماح لابناء المناطق المحتلة المقيمين في الخارج بزيارة اقاربهم وأصدقائهم داخل هذه المناطق خلال الصيف وقد سمح ابتداء من ١٩٧٢/١/٢٥ للفلسطينيين المقيمين في الاقطار العربية بزيارة الضفة الغربية طوال العام . ٤ ــ السماح للعمال العرب بالعمل في مجالات متعددة داخل اسرائيل . ٥ ــ السماح لابناء الضفة الغربية بتصريف منتجاتهم الزراعية والصناعية في الضفة الشرقية او عبرها . ٦ ــ ادارة البلاد فيما عدا الشؤون المتصلة بالامن ، من خلال الموظفين العرب الاعضاء أصلا في جهاز الدولة الاردنية والسماح لهؤلاء باستمرار قبض رواتبهم الاردنية رغم منحهم رواتب أخرى مساوية لها . ٧ ــ الابقاء على المجالس البلدية التي كانت قائمة عند الاحتلال وتجديد انتخاباتها وفقا للقوانين الاردنية . ٨ ــ الافراج عن عدد من الفدائيين الذين اجتازوا الضفة الغربية خلال أحداث ١٩٧٠ في الاردن تلبية لالتماسات استعراضية من جانب الزعامات التقليدية في الضفة الغربية*.

لقد كسب العدو الصهيوني كثيرا من وراء هذه السياسة ذات المظهر اللبرالي ولا سيما ما يتعلق منها بتسهيلات التنقل والسفر لانها تعد حدثا جديدا في المنطقة العربية التي يعاني سكانها من عقدة الاجراءات البليدة على الحدود بين كل قطر عربي وآخر. ويتحدث الناس كثيرا عن سهولة المرور عبر الجسور وعن سهولة التجول في الضفة الغربية وجميع المناطق في فلسطين المحتلة ويضفي الحديث عادة على هذا الامر هالة أسطورية. ويستطيع المرء أن يفهم هذا الموضوع تماما ولكن المواطن الواعي ــ ولنقل المراقب البصير ــ يجب ان لا يؤخذ بهذه الامور . صحيح ان الاسرائيليين يسمحون لمعظم

---

* نقلا عن **المصدر السابق** ص ١٦ ــ ١٧ مع تعديلات طفيفة .